مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN: 2352- 9822/ E-ISSN:2588-1574
المجلد:09 العدد: 02/ ديسمبر-2022
ص 375- 394
OEB Univ. Publish. Co.

صعود مقاربة حركة الاقتصاد التضامني العالمية كبديل للعولمة النيوليبرالية

The rise of the global solidarity economy movement approach as an alternative to neoliberal globalization

لحلو بوخاري [1] [*]

[1] مخبر دراسات اقتصادية حول المناطق الصناعية في ظل الدور الجديد للجامعة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي –برج بوعريريج (الجزائر)، *lahlou.boukhari@univ-bba.dz*

تاريخ الاستلام: 2022/08/24 تاريخ قبول النشر: 2022/11/11 تاريخ النشر: 2022/12/31

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على صعود حركة الاقتصاد التضامني العالمية، وذلك من خلال التركيز على الأسباب التي أدت إلى صعود هذه المقاربة، بالإضافة إلى الرؤية والمبادئ والقيم التي ترتكز عليها، ومختلف تطبيقات هذه المقاربة في الواقع.

توصلت الدراسة إلى حركة الاقتصاد التضامني العالمية ، تعد من أبرز الحركات العالمية التي قدمت إستراتيجية اقتصادية بديلة قادرة على تحدي قوة رأس المال وكبديل حقيقي لنموذج العولمة النيوليبرالية، كما تقدم نماذج واقعية في قطاعات الاقتصاد المختلفة: الإنتاج، والتمويل، والتوزيع والتبادل، والاستهلاك والحوكمة، وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن كيانات اقتصاد التضامن الاجتماعي تتميز بالأولوية العالية المعطاة للأهداف الاجتماعية ويضع البشر وكرامتهم وثقافتهم وتنميتهم الكاملة في قلب جهوده.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد التضامني، العولمة، النيوليبرالية، الحوكمة، الإنسانية.

تصنيف **JEL** : B52، B59.

Abstract: This study aims to shed light on the rise of the global solidarity economy movement. The study focused on the reasons that led to the rise of this approach in addition to its vision, principles, values, and the applications in reality.

The study found that approach, is one of the most prominent global movements that presented an alternative economic strategy capable of challenging the power of capital and as a real alternative to the neoliberal globalization model. It also presents realistic models in the various sectors of the economy. the entities of solidarity economy are characterized by the high priority given to social goals and places human beings and their dignity at the heart of its efforts.

Keywords: Solidarity economy; Globalisatiion; Neoliberalism; Governance; Humanism.

Jel Classification Codes: B52, B59.

[*] **المؤلف المرسل:** لحلو بوخاري

1. مقدمة:

تسبب اجتياح النيوليبرالية للعالم في انسحاب كبير للدولة في توفير الرعاية الاجتماعية من خلال تخفيضات كبيرة في الإنفاق الاجتماعي بما في ذلك قطاع الصحة والرعاية الصحية، التعليم العالي وغيرها من القطاعات، كما أصبح دعاة النيوليبرالية اليوم يحتلون مناصب بالغة الأهمية مناصب بالغة التأثير في المجالات التربوية والتعليمية (الجامعات، والعديد من معاهد الأبحاث)، ووسائل الإعلام، وفي قاعات اجتماع مجالس إدارة الشركات الكبيرة والمؤسسات المالية المختلفة، وفي المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

أدى تطبيق السياسات النيوليبرالية إلى عالم يتمتع فيه أعلى 20 %من السكان بأكثر من 80 %من إجمالي الدخل بينما يحصل من هم في الخمس الأدنى على 1 % فقط من الدخل العالمي. فقد تم تقاسم المكاسب من النمو الاقتصادي والعولمة بشكل غير عادل. في معظم البلدان، أصبح الأغنياء أكثر ثراءً على حساب الفئات ذات الدخل المنخفض والفقراء. كما أدى النمو الاقتصادي غير المقيد الذي يتميز بالتراكم وتركيز الثروة إلى زيادة التفاوتات الاجتماعية على الرغم من وفرة الموارد. تلخص هذه الصورة النتائج الكارثية التي تركتها أربعة عقود من السياسات النيوليبرالية، وتبين أن الفشل لم يكن مجرد مؤسسات مفلسة وإنما إيديولوجية مفلسة، وأن الأزمة لم تكن أزمة داخل النظام وإنما هي أزمة نظام بأكمله.

كرد فعل على هذا الوضع، برزت في أواخر التسعينيات العديد من كانت الحركات المناهضة للعولمة كإشارة مبكرة على فشل العولمة والسياسات النيوليبرالية المتبعة، بقيادة الشركات وبدعم من حكومات البلدان الغنية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. فقد كانت النيوليبرالية تتلقى انتقادات في كل من الشمال والجنوب نتيجة فشلها في تحقيقها ما وعدت به من رخاء لجميع سكان العالم. نشأت هذه الحركات تحت مسميات وأهداف مختلفة إلا أنها تتفق جميعا في رفض النظام الرأسمالي النيوليبيرالي الذي قوض المجتمعات ودمر البيئة واستبعد كل قيم التضامن والتراحم والتعاون الإنساني، جاعلا من الإنسان مجرد كائن وظيفي خادم للرأسمالي المالي والشركات متعددة الجنسيات.

إشكالية البحث: من خلال ما سبق يمكن طرح إشكالية البحث كما يلي: ما هي الأفكار والخطوط الكبرى لمقاربة الاقتصاد التضامني (الرؤية، المبادئ والقيم، ومجالات التطبيق) كبديل للعولمة النيوليبرالية وما هي تطبيقات هذه المقاربة في الواقع؟

فرضيات الدراسة:

- يمكن أن تخفف مقاربة حركة الاقتصاد التضامني العالمية من ألآثار السلبية للعولمة النيوليرالية.
- تعتبر مقاربة حركة الاقتصاد التضامني العالمية شكلا من أشكال المقاومة السياسية للهيمنة النيوليبرالية.
- تقدم حركة الاقتصاد التضامني العالمية نموذجا متكاملا للنظام الاقتصادي من الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تنامي الوعي بالأزمة الأخلاقية للعولمة النيوليبرالية وسياساتها المدمرة للبيئة والمجتمع، مما أدى بالكثير من المنظرين والمبشرين النيوليبراليين أنفسهم إلى توقع نهايتها، كما أن صعود مقاربات وحركات اقتصادية واجتماعية عالمية على غرار حركة الاقتصاد التضامني العالمية، يجعلنا نقف أمام بدائل قيد الانبثاق، تنظر إلى الاقتصاد نظرة أوسع بإعطاء عناية أكبر وأكثر للاعتبارات الأخلاقية المؤثرة في تشكيل تصرفات الإنسان وأحكامه.

أهداف البحث: يرمي البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلي:

- الوقوف على الأسباب التي أدت إلى صعود مقاربة الاقتصاد التضامني عالميا.
- التعرف على هذه المقاربة بالتركيز على (الرؤية، المبادئ والقيم، ومجالات التطبيق) بالإضافة إلى تطبيقات هذه المقاربة في الواقع.
- المساهمة في التعرف على الحركات والمقاربات البديلة للعولمة النيوليبرالية ومحاولة الاستفادة من إيجابياتها محليا.

منهجية البحث: نظرا لطبيعة الدراسة، قمنا باستدعاء أدوات المنهج التحليلي الاستقرائي، من خلال عملية التتبع للجزئيات والأفكار المختلفة.

2. جذور وأسس مقاربة الاقتصاد التضامني

1.2ردة الفعل على العولمة النيوليبرالية

أدت الأزمات العالمية المتكررة والمخاوف المتزايدة بشأن العواقب الاجتماعية والبيئية للنمو الاقتصادي والتحرير المالي إلى إعادة الاهتمام بأنماط الإنتاج والاستهلاك البديلة، وطرق تنظيم أنشطة الاقتصاد(Utting, 2014) ، وذلك بعد إدراك أعداد متزايدة من الناس أن الاستراتيجيات التقليدية والأساليب الإصلاحية لم تعد تعمل، وربما لم يحدث من قبل كما هو اليوم أن أصبح المزيد من الناس يدركون أن الرأسمالية حولت حياتنا وكوكبنا إلى مجرد سلعة، ونظام غير مستدام بيئيًا وغير عادل اجتماعيًا، وغير قادر على ضمان السعادة وظروف الحياة الكريمة لجميع الأشخاص في أي مكان على هذا الكوكب.

أدت الأزمات الاقتصادية والمالية المتكررة إلى حدوث تشققات عميقة في النموذج الاقتصادي الرأسمالي السائد مما أدى إلى اهتزاز الإيمان بالرأسمالية النيوليبرالية، وخلق الانفتاح على التفكير في النماذج الجديدة.

أمام هذه التحديات، برزت في نهاية التسعينات العديد من الحركات المناهضة للعولمة والسياسات النيوليبرالية، وطرحها للعديد من البدائل، حملت تسميات عديدة: الاقتصاد التضامني، الاقتصاد التضامني الاجتماعي وغيرها إلا أنها تشترك جميعا في نفس الهدف.

تم تطوير مناهج مختلفة في الأدبيات الاقتصادية فيما يتعلق بدور الاقتصاد التضامني، فعلى سبيل المثال، تركز إحدى المقاربات بشكل أساسي على تعزيز الاقتصاد الاجتماعي داخل النظام الاقتصادي الحالي ليكون مستدامًا ويقف بجانب كل من الدولة والسوق، فمن وجهة النظر هذه يسعى قطاع الاقتصاد التضامني الاجتماعي بشكل أساسي إلى تحقيق سياسات عامة مواتية، بما في ذلك دعم الدولة، واللوائح القانونية، والتخفيضات الضريبية، والتمويل العام، وتخصيص الموارد، في حين تنظر مقاربة أخرى إلى الاقتصاد التضامني باعتباره استراتيجية اقتصادية بديلة قادرة على تحدي قوة رأس المال وكشكل من أشكال المقاومة السياسية للهيمنة النيوليبرالية، من وجهة النظر هذه، يتم وضع اقتصاد التضامن في قلب كل من الحركة العالمية المناهضة للرأسمالية والحركات الاجتماعية المحلية التي تعارض نموذج التنمية القائم على "النمو".(Kalogeraki, 2018, p. 02)

هناك العديد من الأمثلة التي ينخرط فيها الناس في الاقتصاد التضامني ليس بسبب الحاجة، ولكن بسبب التزام أيديولوجي، وأحيانًا روحي، على سبيل المثال، يختار العديد من الأشخاص أن يصبحوا أعضاء في تعاونيات الغذاء والعاملين، وبرامج الزراعة المدعومة من المجتمع، والاتحادات الائتمانية، والمشاركة في العمل التطوعي المجتمعي ليس لأنهم يفتقرون إلى الخيارات الأخرى ولكن لأن القيام بذلك يعبر عن قيمهم.

2.2 تاريخ موجز للمفهوم:

بدأ استخدام مصطلح "اقتصاد التضامن الاجتماعي" في أواخر التسعينيات، وبالتحديد في 4 جويلية 1997 في العاصمة البيروفية ليما، عندما عُقد الاجتماع الأول لما سيصبح فيما بعد معروفا بشبكة مابين القارات للنهوض باقتصاد التضامن الاجتماعي (RIPESS)، واتفق المشاركون الذين قدموا من أكثر من 30 دولة على الحاجة إلى تكامل قوي بين هياكل الاقتصاد الاجتماعي التقليدية والمقاربات الأكثر شمولية. (RIPESS)

استمرت حركة الاقتصاد التضامني في النمو على المستويات المحلية والوطنية والدولية، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى شبكة مابين القارات للنهوض باقتصاد التضامن الاجتماعي (RIPESS)، والدور المتنامي للمنتديات الاجتماعية العالمية، كانت حركة اقتصاد التضامن تتوسع في مناطق جديدة. انعقد المؤتمر الدولي الثالث في العاصمة السنغالية دكار سنة 2005. وكان أول منتدى آسيوي حول الاقتصاد التضامني، الذي عقد في مانيلا عام 2007، إيذانًا بميلاد التحالف الآسيوي للاقتصاد التضامني، ليتم إطلاق شبكة الاقتصاد التضامني الأمريكية في نفس العام في المنتدى الاجتماعي الأول للولايات المتحدة في أتلانتا، جورجيا، ومع الاجتماع الدولي الرابع الذي عقدته (RIPESS) في لوكسمبورغ في عام 2009 والاجتماع الخامس لعام 2013 في آسيا، أصبح من الواضح تمامًا: أن الأمر يتعلق بمواجهة الاقتصاد المهيمن الذي يركز على نمو الأرباح لنخبة صغيرة، مؤكدة بذلك في جميع أنحاء العالم أن اقتصادًا آخر – اقتصادًا للناس وكوكب الأرض – ليس ممكنًا فحسب، بل إنه يولد بالفعل. كتب بول سينغر من البرازيل: "نحن نبني، في خضم التناقضات، وفي شقوق الرأسمالية، نوعًا جديدًا من المجتمع والاقتصاد".(Miller, 2010, p. 27)

3.2 تعريف اقتصاد التضامن الاجتماعي:

قبل القيام بتقديم تعريف لاقتصاد التضامن الاجتماعي، تجدر الإشارة إلى أن هناك عدة مصطلحات تطلق على مضمون هذا المفهوم، إذ تختلف التعريفات باختلاف المكان والزمان والسياسة والمصادفة، فمثلا تستخدم شبكة مابين القارات للنهوض باقتصاد التضامن الاجتماعي مصطلح (اقتصاد التضامن الاجتماعي)، أما شبكة الاقتصاد التضامني فتستخدم مصطلح (الاقتصاد التضامني)، ونجد أن هذا المصطلح قد ظهر في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية في القرن التاسع عشر تحت اسم (الاقتصاد الاجتماعي)، وكان هدفه استعادة السوق للأغراض الاجتماعية وخدمة السوق للمجتمع بدل أن يكون المجتمع خادما للسوق.

وفقا لشبكة ما بين القارات للنهوض باقتصاد التضامن الاجتماعي (RIPESS)، فإن اقتصاد التضامن الاجتماعي هو بديل للرأسمالية والأنظمة الاقتصادية الاستبدادية الأخرى التي تسيطر عليها الدولة، يلعب الناس العاديون في اقتصاد التضامن الاجتماعي دورًا نشطًا في تشكيل جميع أبعاد الحياة البشرية: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية. يتواجد الاقتصاد الاجتماعي في جميع قطاعات الاقتصاد، الإنتاج، والتمويل، والتوزيع والتبادل، والاستهلاك والحوكمة. كما يهدف إلى تحويل النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي يشمل القطاعين العام والخاص والثالث. لا يتعلق الأمر بالفقراء فحسب، بل يسعى للتغلب على أوجه عدم المساواة، التي تشمل جميع طبقات المجتمع. لدى اقتصاد التضامن الاجتماعي القدرة على اتخاذ أفضل الممارسات الموجودة في نظامنا الحالي (مثل الكفاءة، واستخدام التكنولوجيا والمعرفة) وتحويلها لخدمة رفاهية المجتمع على أساس القيم والأهداف المختلفة.(RIPESS)

يرى أنصار الاقتصاد التضامني الاجتماعي أنه طريقة للتفكير في الاقتصاد تفتح فضاءات من الأمل وإمكانية بناء اقتصاد أكثر عدلاً واستدامة وديمقراطية، فهو لغة ناشئة لبناء حركة لتغيير الحياة الاقتصادية. وإطار عمل لوضع إستراتيجيات حول كيفية إنشاء هذا الاقتصاد الآخر، والبناء على نقاط القوة وربط الممارسات البشرية من الألف إلى الياء، كما أنه مساحة يمكن من خلالها تخيل ومناقشة وإنشاء رؤى لاقتصاد آخر قائم على القيم المشتركة، كمشروع سياسي واقتصادي، فإن اقتصاد التضامن متواضع وطموح. فهو متواضع بمعنى أن حركات اقتصاد التضامن الاجتماعي لا تدعي أن لديها جميع

الإجابات، مع الاعتراف بدلاً من ذلك بأن قوتنا تكمن في التعاون مع الإبداع والشجاعة للتجربة والتعلم، ويكمن طموحها في التطلع إلى بناء روابط قوية عبر قطاعات متعددة من المجتمع والاقتصاد، لبناء حركات اجتماعية منسقة ترتبط فيها معارضة الظلم ارتباطًا وثيقًا بإنشاء بدائل عملية وملهمة، وفي نهاية المطاف تحويل النظام الاجتماعي والاقتصادي الحالي.(Miller, 2010, p. 40)

4.2 مجالات اقتصاد التضامن الاجتماعي:

يستخدم المصطلح بشكل متزايد للإشارة إلى المنظمات والشركات العاملة في إنتاج وتبادل السلع والخدمات، والتي تكون مستقلة عن الدولة وتسترشد بالأهداف والمعايير التي تعطي الأولوية للرفاه الاجتماعي والتعاون والتضامن. وهي تشمل، على سبيل المثال، التعاونيات والمؤسسات الاجتماعية الأخرى، والجمعيات المشتركة، ومجموعات المساعدة الذاتية للمرأة، ونقابات عمال الاقتصاد غير الرسمي، وشبكات التجارة العادلة، وخطط تمويل التضامن.(Utting, 2014)

يشمل اقتصاد التضامن الاجتماعي مجموعة متنوعة من الكيانات الرسمية وغير الرسمية مثل التعاونيات، والمؤسسات الاجتماعية، والمنظمات المجتمعية، ومجموعات المساعدة الذاتية، ومنظمات التجارة العادلة، وشبكات التبادل، وشبكات التضامن الشعبية، وما إلى ذلك التي تجمع بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تستهدف الرفاهية من المواطنين من خلال المساهمات لا سيما من خلال زيادة الخدمات المتاحة، وخلق فرص العمل، والمواطنة النشطة.

تتميز كيانات اقتصاد التضامن الاجتماعي عن القطاعين الخاص والعام بالأولوية العالية المعطاة للأهداف الاجتماعية، التي تهدف إلى التغلب على عدم المساواة لصالح المجتمعات المحلية والأفراد، ولا سيما الضعفاء. على الرغم من أن نسبة كبيرة من منظمات اقتصاد التضامن الاجتماعي (على سبيل المثال، التعاونيات) يعملون في بيئة تنافسية في مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية، فإن الربحية تأتي في المرتبة الثانية بالنسبة لقطاع اقتصاد التضامن الاجتماعي، وتوزيع أي ربح يتوافق مع قواعد محددة يتم التفاوض عليها بشكل جماعي من قبل الأعضاء. نقطة رئيسية أخرى تميز كيانات اقتصاد التضامن الاجتماعي عن المؤسسات الخاصة والعامة هي الطبيعة التشاركية والديمقراطية للحوكمة في عمليات صنع القرار كأحد المبادئ الرئيسية لقطاع اقتصاد التضامن

الاجتماعي تساهم المشاركة الفعالة لجميع الأشخاص المشاركين في إجراءات صنع القرار في تمكينهم ككيانات سياسية نشطة.(Kalogeraki, 2018, p. 02)

3. الاقتصاد التضامني الاجتماعي: الرؤية، المبادئ والقيم

1.3الرؤية:

يسعى الاقتصاد التضامني إلى تحويل النظام الرأسمالي المهيمن، بالإضافة إلى الأنظمة الاستبدادية الأخرى التي تسيطر عليها الدولة، إلى نظام يضع الناس والممتلكات في جوهره. الاقتصاد التضامني هو إطار متطور بالإضافة إلى أنه حركة عالمية تتألف من ممارسين ونشطاء وعلماء وأنصار.

إن إطار الاقتصاد التضامني حديث نسبيًا، على الرغم من أن الأجزاء المكونة له تجمع بين القدم والحداثة. نشأ المصطلح بشكل مستقل في أواخر الثمانينيات في أمريكا اللاتينية وأوروبا من خلال أكاديميين مثل لويس رازيتو (1998) في الشيلي وجان لويس لافيل (2007) في فرنسا. ينطلق الاقتصاد التضامني، من نواحٍ عديدة، من النظرية إلى الممارسة بدلاً من الممارسة المطابقة لنموذج ما، فقد اعتمد العلماء على أبحاثهم وخبراتهم لتنظير وتنظيم مجموعة واسعة من الممارسات الحالية التي تشكل أساس "عالم آخر"، أو بشكل أكثر دقة، على حد تعبير زاباتيستا، "عالم تتلاءم معه عوالم عديدة".

تشمل عملية التحول أنظمتنا الاقتصادية وكذلك الاجتماعية والسياسية، وكلها متشابكة بشكل لا ينفصم، فالاقتصاد هو بناء اجتماعي، وليس ظاهرة طبيعية، ويتشكل من خلال التفاعل مع الديناميكيات الأخرى في الثقافة والسياسة والتاريخ والنظام البيئي والتكنولوجيا. يتطلب الاقتصاد التضامني تحولًا في نموذجنا الاقتصادي من نموذج يعطي الأولوية للربح والنمو إلى نموذج يعطي الأولوية للعيش في وئام مع بعضنا البعض ومع الطبيعة. .(Kawano, 2018, pp. 02-03)

2.3المبادئ:

تختلف مبادئ الاقتصاد التضامني في التعبير عنها من مكان إلى آخر ولكنها تشترك في روح مشتركة تتمثل في إعطاء الأولوية لرفاهية الناس والكوكب على الأرباح والنمو الأعمى. تستخدم شبكة الاقتصاد التضامني الأمريكية هذه المبادئ الخمسة: التضامن والتعاون والتبادلية، المساواة في جميع الأبعاد (على سبيل المثال، العرق ، والجنسية، والطبقة ، والجنس، إلخ)، الديمقراطية التشاركية؛ الاستدامة؛ والتعددية. .U.S) (Solidarity Economy Networkتجدر الإشارة إلى أن هذه المبادئ لا تعمل

منفصلة عن بعضها البعض، فهي كافية لتدعيم نظام عادل ومستدام إذا كانت متوفرة ومجتمعة في آن واحد، إذ يمكن تحقيق العدالة بدون الاستدامة، والديمقراطية بدون عدالة، والاستدامة بدون تضامن، وهكذا دواليك. وعليه لا يمكن للاقتصاد التضامني أن يزدهر إلا بوجود مجموعة متكاملة من الأهداف المترابطة.

أ- **التعددية:** الاقتصاد التضامني يحترم الاختلافات في التفسير والممارسة على أساس التاريخ المحلي والثقافة والظروف الاجتماعية والاقتصادية. تعني التعددية أن الاقتصاد التضامني ليس مخططًا ثابتًا، ولكنه يعترف بوجود مسارات متعددة لنفس الهدف المتمثل في عالم عادل ومستدام. وبالتالي ، هناك اختلافات وطنية ومحلية في تعريف الاقتصاد التضامني وكذلك استراتيجيات بنائه.

ب- **التضامن:** يرتكز اقتصاد التضامن على الممارسات الجماعية التي تعبر عن مبدأ التضامن، والذي يستخدم كاختصار لمجموعة من التفاعلات الاجتماعية، بما في ذلك: التعاون، والتكافل، والمشاركة، والتبادلية، والإيثار، والحب، والاهتمام، والعطاء. يسعى اقتصاد التضامن إلى رعاية هذه القيم، على عكس القيم الفردية والتنافسية والتمييز العنصري والطبقية والتمييز على أساس الجنس التي تميز الرأسمالية. يأخذ لاقتصاد التضامني أشكالًا قديمة وجديدة، رسمية وغير رسمية، نقدية وغير نقدية، سائدة وبديلة، والأهم من ذلك أنها موجودة في جميع قطاعات الاقتصاد. تجدر الإشارة بشكل خاص إلى الاعتراف بالأنشطة غير النقدية التي غالبًا ما تكون مدفوعة بالتضامن، مثل أعمال الرعاية ورعاية المجتمع (الطهي والتنظيف وتربية الأطفال ورعاية المسنين والأحداث المجتمعية ومساعدة الجار والعمل التطوعي، ليس فقط كجزء من الاقتصاد "الحقيقي"، وإنما لما تشكله من أهمية في عملية إعادة الإنتاج وكداعم أساسي للمشاركة في العمل المأجور. (Kawano, 2018, pp. 5-6)

لقد كان التضامن مبدأً مقبولاً على نطاق واسع في العديد من الدساتير الوطنية لتنظيم علاقة المواطنين داخل الدولة. محور هذا المفهوم هو المساواة بين الأشخاص ومسؤوليتهم المشتركة من أجل الصالح العام. أدرجت الحكومات في إعلان الألفية التضامن كواحدة من القيم الأساسية: "يجب إدارة التحديات العالمية بطريقة توزع التكاليف والأعباء بشكل عادل وفقًا للمبادئ الأساسية للإنصاف والعدالة الاجتماعية. أولئك الذين يعانون أو الذين

ت-**الإنصاف:** نشأ إطار الاقتصاد التضامني من ممارسات العالم الحقيقي، حيث تم تنفيذ العديد منها من قبل المجتمعات في الخطوط الأمامية للنضال ضد النيوليبرالية وعولمة

الشركات. على سبيل المثال، في أمريكا اللاتينية، استخدم الفقراء والعاطلون عن العمل والمعدمين والمهمشين ممارسات اقتصاد التضامن لبناء سبل عيشهم بشكل جماعي في أعقاب أزمة الديون والسياسات النيوليبرالية والتكيف الهيكلي والتقشف. تشمل الأمثلة عمليات الاستيلاء على الأراضي من قبل حركة العمال المعدمين في البرازيل (MST)، وعمليات الاستحواذ على المصانع في الأرجنتين، والمكسيك، والمنظمات الاقتصادية الشعبية في الشيلي.

ث- **الديمقراطية التشاركية:** يتبنى الاقتصاد التضامني الديمقراطية التشاركية كطريقة لمشاركة الناس في تنميتهم الجماعية، من خلال اتخاذ القرار والعمل على المستوى المحلي قدر الإمكان، ومساعدة الناس على المشاركة في صنع القرار بشأن مجتمعاتهم وأماكن العمل وفي تنفيذ الحلول. يمتد مبدأ الديمقراطية إلى مختلف جوانب الحياة، بما في ذلك مكان العمل. يدعم الاقتصاد التضامني الإدارة الذاتية والملكية الجماعية.

ج- **الاستدامة:** تبنت الشبكة ما بين القارات للنهوض بالاقتصاد التضامني الاجتماعي مفهوم (buen vivir) أو (sumak qawsay) (العيش بشكل جيد)، والذي يعتمد بشكل كبير على وجهات نظر السكان الأصليين في جبال الإنديز للعيش في وئام مع الطبيعة ومع بعضهم البعض. وتعرِّفه الخطة الوطنية الإكوادورية للعيش الكريم على أنه: "تلبية الاحتياجات وتحقيق نوعية كريمة من الحياة والموت؛ الحب والمحبة، الازدهار الصحي لجميع الأفراد في سلام وانسجام مع الطبيعة".(Kawano, 2018, p. 8)

حتى لو كان تعبيرًا خاصًا بثقافة معينة عن حكمة الشعوب الأصلية في جبال الإنديز الوسطى، فإن مفهوم (Buen Vivir) يعتبر مفهوما متأصلا في جميع الثقافات، يجب أن تكون شهرته الحالية بمثابة تذكير بغيابها في خطاب التنمية السائد. (Henning, 2012, p. 26)

3.3 القيم:

حسب شبكة ما بين القارات للنهوض بالاقتصاد التضامني الاجتماعي (RIPESS)، فإن اقتصاد التضامن الاجتماعي هو نهج أخلاقي قائم على القيم لتحقيق التنمية الاقتصادية، يعطي الأولوية لرفاهية الناس وكوكب الأرض، على الأرباح والنمو الأعمى، وقد جاءت القيم التي يقوم عليها الاقتصاد التضامني الاجتماعي في ميثاق (RIPESS)كما يلي:

أ- **الإنسانية:** نضع البشر وكرامتهم وثقافتهم وتنميتهم الكاملة في قلب جهودنا. نحن ملتزمون ببناء وتعزيز المشاريع التي تهدف إلى بناء القدرات من أجل التنمية الفردية والجماعية ورفاهية الناس. لهذا السبب، فإننا نشجع الاحترام غير المقيد والممارسة الكاملة والترابط بين الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية المعترف بها في مختلف المواثيق والصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

ب- **الديمقراطية:** نؤمن بأن العالم، بمجتمعاته المتنوعة، وبيئات العمل والمعيشة، والمنظمات، يجب أن يُبنى بطريقة تشاركية، على أساس احترام حق الأفراد والشعوب في اتخاذ قرار بشأن تنميتهم. نحن نفهم السياسة كإطار للعلاقات الأفقية بين الأفراد والتجمعات الاجتماعية في سعيهم لتلبية احتياجاتهم المشتركة. نحن نشجع الديمقراطية التشاركية على أساس مشاركة المواطنين في صنع القرار السياسي على جميع مستويات المجال العام. كما ندعو إلى الديمقراطية الاقتصادية القائمة على قدرة الناس على اتخاذ قرارات بشأن الموضوعات التي تهمهم كعمال ومستهلكين ومنتجين وقائمين على إعادة الإنتاج، وكذلك على الصفة العامة للقرارات المتعلقة بما يتم إنتاجه وكيفية إنتاجه ولماذا يتم إنتاجه، وكيف يتم إعادة توزيع الأرباح أو استثمارها.

ت- **التضامن:** نؤكد على التضامن كعنصر يسمح لنا بالتعرف على أنفسنا فيما يتعلق بالآخرين والاهتمام برفاههم. وهذا يعني حشد الموارد وإقامة علاقات مع الجماعات والحركات الاجتماعية الأخرى في محاولة لتشكيل شبكة واسعة من الناس والمنظمات الموجهة نحو بناء عالم أكثر عدلاً وديمقراطية ومساواة.

ث- **إشراك الجميع:** نحن شبكة منفتحة على مجموعة من ممارسات التضامن في الاقتصاد، والتي تنبثق من حقائق وقطاعات مختلفة. ومن هذا المنظور، نهدف إلى إقامة حوار يقوم على احترام الاختلافات الأيديولوجية والسعي إلى التوافق.

ج- **التفويض في اتخاذ القرار:** ندرك ونقدر قدرات ومعرفة الأفراد والجماعات لحل مشاكلهم واتخاذ قرار بشأن مشاريعهم الخاصة. نسعى في تدخلنا على تأكيد التنمية الشعبية، وتعزيز المنظمات والجمعيات للتغلب على المشاكل المشتركة والانفتاح على المساعي الأكبر من أي وقت مضى.

ح- **التنوع:** نشجع احترام التنوع العرقي والثقافي والهوية الجنسية. نحن نشجع أيضًا ونحترم التعبيرات المتنوعة لريادة الأعمال في الاستجابة على أفضل وجه ممكن للواقع

الحالي. نشجع على تنوع لاعبي اقتصاد التكافل الاجتماعي من جميع قطاعات المجتمع ليكونوا ممثلين وقادرين على الدفاع عن مصالحهم، وخاصة النساء والفئات الاجتماعية المهمشة من قبل النظام الحالي.

خ- **الإبداع:** نشجع الابتكار وأصالة المفاهيم والخطابات مع التركيز على بناء الممارسات والتجارب المبتكرة والنقدية التي تساهم بشكل أفضل في التغيير الاجتماعي. كما نشجع على تبني التقنيات المناسبة التي تستجيب لخصوصية المشاكل ، بالموارد المتاحة في مختلف الثقافات والسياقات.

د- **التنمية المستدامة:** نؤكد رغبتنا في تعزيز التنمية المستدامة، مع حماية البيئة والتنوع البيولوجي، وتفضيل العلاقات بين الإنسان والروح والجسد بشكل أكثر انسجامًا، حيث يتم استخدام الموارد التي تقدمها لنا الطبيعة بشكل عقلاني لتلبية احتياجات الناس، بينما احترام توازن النظم البيئية. لذلك فإننا نتساءل عن النموذج النيوليبرالي الحالي للنمو الاقتصادي الذي يهدد الحياة على هذا الكوكب.

ذ- **المساواة والإنصاف والعدالة للجميع:** نحن نتخذ موقفنا كجزء من الكفاح ضد جميع أشكال التمييز والهيمنة. ويجب على وجه الخصوص القضاء على التمييز والقمع ضد النساء والأطفال والشباب وكبار السن والشعوب الأصلية والفقراء والمعوقين.

ر- **احترام تكامل الدول والشعوب:** نحن نعارض أي نوع من الهيمنة الاقتصادية والسياسية والثقافية للشمال على دول الجنوب. ندفع باتجاه اقتراح بديل للتكامل يقوم على التعاون والتكامل بين بلدان الشمال والجنوب، مع مراعاة عولمة التضامن.

ز- **اقتصاد قائم على التعددية والتضامن:** في مواجهة نموذج اقتصادي النيوليبرالي يُستبعد الأشخاص والشعوب، وتختزل دوافع النشاط الاقتصادي في السعي وراء الربح والمصلحة الذاتية، وبالتالي يفترض أن اقتصاد السوق غير المنضبط هو المصدر الوحيد للثروة والعمالة، نقترح العمل لصالح اقتصاد تعددي قائم على التضامن. كما نقترح ونعمل أيضا من أجل اقتصاد يجمع ويوازن بين منطق التراكم وإعادة التوزيع والمعاملة بالمثل، المعبر عنها في سوق منظم ديمقراطيًا، وإعادة تخصيص الموارد بشكل عادل من قبل دولة مشاركة، وتأكيد الممارسات ذات المنفعة المتبادلة في إطار المجتمع وثقافة التضامن. (RIPESS, pp. 4-5)

4. تطبيقات الاقتصاد التضامني في الواقع:

تمتد مجالات وممارسات الاقتصاد التضامني إلى كل القطاعات الاقتصادية من الإنتاج إلى التوزيع والتبادل وصولا إلى الاستهلاك والتمويل والحوكمة، يوضح الجدول رقم (01) أمثلة على ممارسات الاقتصاد التضامني في كل قطاع، بشكل عام، لا يمنع الاقتصاد التضامني تحقيق الربح (أو الفائض)، ولا الانخراط في التبادل السوقي، لكنه لا يعتبر الأسواق أو الربح غاية في حد ذاتها.

الجدول (01): تصنيف ممارسات الاقتصاد التضامني

الإنتاج	التوزيع والتبادل	الاستهلاك	التمويل	الحوكمة
تعاونيات العمال تعاونيات المنتجين التجمعات الطوعية حدائق المجتمع تجمعات العاملين لحسابهم الخاص أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر	شبكات التجارة العادلة الزراعة ومصايد الأسماك المدعومة مجتمعيا العملات المحلية بنوك الوقت المقايضة أو شبكات التدوير الحرة	التعاونيات الاستهلاكية نوادي الشراء الإسكان التعاوني، المساكن المشتركة، المجتمعات المتعمدة استئمانات الأراضي المجتمعية المنصات التعاونية التشاركية	الاتحادات الائتمانية الاتحادات الائتمانية لتنمية المجتمع المصارف العامة إقراض الأقران الجمعيات التعاونية (التأمين) التمويل الجماعي	الموازنة التشاركية الإدارة المجتمعية للموارد القطاع العام (المدارس ،البنية التحتية وصناديق التقاعد، إلخ).

Source: (Emily Kawano, 2018, p 25).

1.4 الإنتاج:

كيف يتم إنتاج السلع والخدمات بطرق تعزز التعاون والتضامن؟ هنا يمكننا تحديد الهياكل مثل تعاونيات العمال، والمنظمات الديمقراطية غير الربحية، وتعاونيات المنتجين

على مستوى القاعدة، وأشكال الإنتاج المنزلي، والعمل الحر، والتموين الذاتي (الصيد، وصيد الأسماك، والبستنة، ومشاريع "افعلها بنفسك")، وتوفير الرعاية الأسرية أو المجتمعية.(Miller, 2010, p. 30)

1.1.4تعاونيات العمال: هذه هي الشركات المملوكة بشكل ديمقراطي يديرها العمال على أساس عامل واحد صوت واحد، باعتبارهم مالكين، يجب على العمال أن يقرروا كيفية استخدام الأرباح – مقدار إعادة الاستثمار و/ أو الادخار و/ أو المشاركة بين العمال. بشكل عام، تعد تعاونيات العمال أكثر مرونة، وأكثر إنصافًا، وتعطي الأولوية لرفاهية العمال من الشركات الرأسمالية التقليدية. وجدت الدراسات التي أجريت على تعاونيات العمال في كيبيك وكندا أن معدل البقاء على قيد الحياة لمدة خمس سنوات كان حوالي 60 في المائة للتعاونيات مقارنة بنسبة 40 في المائة للشركات التقليدية. هناك تقارب بين مستويات الأجور في تعاونيات العمال، النسبة بين أعلى وأدنى الأجور تقترب من 4: 1 – مقارنة بمتوسط الولايات المتحدة الذي يصل إلى295: 1.35 الأجور بشكل عام قابلة للمقارنة أو أفضل في تعاونيات العمال، والأمن الوظيفي أفضل. في الأوقات الصعبة، يميل أصحاب العمال إلى خفض الأجور بدلاً من تسريح العمال.

شهدت الشركات الناشئة التعاونية العمالية ارتفاعا ملحوظا منذ الركود العظيم في عام 2008، وبدأت المدن في الاستثمار في تعاونيات العمال كإستراتيجية للتنمية الاقتصادية الشاملة في المجتمعات ذات الدخل المنخفض والمجتمعات الملونة. كما لوحظ سابقًا، خصصت مدينة نيويورك وماديسون ملايين الدولارات لتطوير تعاونيات العمال وتستثمر العديد من المدن الأخرى بطرق أخرى. تدعم النقابات العمالية التنمية التعاونية للعمال كإستراتيجية لخلق وظائف وأعمال جيدة يسيطر عليها العمال.

أكد العمال في الأرجنتين، على حقهم في الاستيلاء على المصانع على أساس القانون الدستوري الوطني والإقليمي الذي يسمح بالاستيلاء على الشركات الخاصة مع تعويض معقول لصالح "الصالح العام" و "الاستخدام العام". تم استعادة وإعادة تنظيم ما يقرب من 200 مصنع ومشروع آخر في الأرجنتين، أو في طور الإنجاز، كتعاونيات عمالية.(Ranis, 2010, p. 116)

2.1.4التموين الذاتي، المساكن الحضرية، الإنتاج المجتمعي، التصنيع الذاتي: ينظر اقتصاد التضامن إلى التبادلات غير النقدية وغير السوقية باعتبارها مكونًا مهمًا للاقتصاد

"الحقيقي". تعتبر أعمال الرعاية على سبيل المثال غير مدفوعة الأجر مثل تربية الأطفال أو رعاية المسنين أو الطهي أو التدبير المنزلي أو العمل التطوعي المجتمعي ضرورية لإعادة إنتاج المجتمعات البشرية، في جميع أنحاء العالم، تستمر النساء في القيام بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر هذه أكثر بكثير من الرجال، وغالبًا ما يكون هذا العمل بالإضافة إلى العمل مدفوع الأجر. تتتبع عدد من البلدان الآن عمالة الرعاية غير مدفوعة الأجر من خلال استقصاءات استخدام الوقت.

2.4التوزيع والتبادل:

كيف تنتقل السلع والخدمات من الإنتاج إلى الاستهلاك بطرق تعزز قيم التضامن؟ تشمل أشكال التبادل التضامني العملات المجتمعية وشبكات المقايضة والتجارة العادلة و"أسواق التضامن" استخدام التسعير التنازلي.تكون التحويلات في اتجاه واحد مثل الضرائب التصاعدية، إعادة التوزيع. كما تشكل اقتصاديات المنح وسيلة قوية وواسع لتحويل الموارد من خلال العطاء دون مقابل ودون توقع العائد.(Miller, 2010, p. 30)

1.2.4العملات الاجتماعية وبنوك الوقت: يتم تبادل جميع السلع والخدمات في الحالة العادية باستخدام العملة النقدية الوطنية "وسيط التبادل" تقره الحكومة كالدولار أو الدينار، إلا أنه توجد بدائل أخرى لهذه الأموال الرسمية، مثل أنظمة تداول الصرف المحلية (LETS)، والعملات المحلية، وبنوك الوقت، ومن أجل تعزيز الاقتصاد التضامني عمل الخبير الاقتصادي برنارد ليتير بشكل متقطع ولسنوات عديدة، على وضع مفهوم لهذه البدائل المختلفة تحت مصطلح "العملات التكميلية". ووفقًا لليتير، فإن العملات التكميلية "تكمل" العملات الرسمية لأنها تتيح إتمام تدفقات اجتماعية اقتصادية، قد لا يمكن القيام بها إذا كانت العملات الرسمية هي الخيارات الوحيدة المتاحة، توجد العملات التكميلية في الوقت الحالي بالكامل تقريبًا على المستوى المحلي أو الإقليمي.(Hirota, 2010, p. 75)

2.2.4الزراعة المدعومة من المجتمع (CSA): أدت حركة الأغذية المزروعة محليًا إلى زيادة مزارع الزراعة المدعومة من المجتمع (CSA). تمنح برامج (CSA) أفراد المجتمع فرصة ليصبحوا "مساهمين" في مزرعة محلية متنوعة. قبل بدء موسم الزراعة، يشتري أفراد المجتمع حصة من حصاد المزرعة. يوفر هذا الدفع مقدمًا رأس المال المتاح في الوقت من العام الذي يتحمل فيه المزارع معظم النفقات. عندما تبدأ المزرعة في إنتاج الطعام، يتلقى المساهم حصة كل أسبوع، عادةً لمدة 25 أسبوعًا تقريبًا، من مزارع يثقون به. (Fletcher, 2010, p. 127)

3.4الاستهلاك:

ما هي أنواع المؤسسات التعاونية التي يتم بها تنظيم الأفراد والمجتمعات كمستهلكين؟ من الأمثلة على ذلك التعاونيات الاستهلاكية، والتعاونيات السكنية، والإدارة الذاتية الجماعية، والمبادرات الزراعية المدعومة من المجتمع، والمؤسسات القائمة على المشاركة، والديمقراطية على مستوى البلديات والدولة (الموازنة التشاركية، ومجالس الأحياء، وما إلى ذلك). كيف يتم تنظيم جوانب الطلب في الأسواق اجتماعيًا ومؤسسيًا بطرق تشجع على التضامن؟ هنا يمكننا تحديد أشكال مختلفة من "الاستهلاك الأخلاقي" الذي يحرك ممارسات الشراء المحلية والبيئية والعادلة وسياسات الشراء المؤسسية "المسؤولة اجتماعياً". (Miller, 2010, p. 31)

1.3.4ائتمانات الأراضي المجتمعية(CLT): وهي منظمات غير ربحية تنشئ منازل بأسعار معقولة بشكل دائم عن طريق إخراج المساكن من سوق المضاربة. هناك أنواع عديدة منها، وفيما يلي مثال واحد عن كيفية عملها: يمتلك (CLT) الأرض ويؤجرها لصاحب المنزل مقابل مبلغ رمزي. يدفع صاحب المنزل ثمن المنزل، وليس الأرض، والتي بالإضافة إلى المنح والإعانات الأخرى التي يمكن لـ (CLT) الاستفادة منها، يمكن أن تجعل المنزل ميسور التكلفة. في ولاية فيرمونت، عادةً ما تكون المنازل في صندوق (Champlain Housing Trust) بنصف سعر العقارات المماثلة في السوق المفتوحة. يمكن للمالكين بيع منازلهم بمعدل عائد عادل، ولكن يتم تحديد سعر المنزل من أجل الحفاظ على القدرة على تحمل التكاليف بشكل دائم. ملكية المنازل ليست هي الخيار الوحيد في (CLT). هناك أيضًا وحدات إيجارية مملوكة من قبل (CLT) لأولئك الذين لا يستطيعون أو لا يرغبون في امتلاك منازلهم.(Kawano, 2018, p. 30)

2.3.4الاقتصاد التشاركي والمنصات التعاونية: يتماشى الاقتصاد التشاركي تمامًا مع مبادئ الاقتصاد التضامني. مثل تقاسم المهارات، والهدايا، ومكتبات الأدوات والألعاب، وغيرها من أشكال العمل التطوعي التقليدي وأعمال الرعاية بشكل واضح مع اقتصاد التضامن. هذه الأشكال من المشاركة تبني العلاقات والمجتمع، وتحد من الاستهلاك، وتنمي المعرفة والمهارات. أم عن الجوانب الأكثر إثارة للجدل في لاقتصاد التشاركي فتتمثل في المنصات الرأسمالية على الإنترنت مثل (Uber) و (Lyft) و (Task Rabbit)، والتي تعرضت بحق لانتقادات شديدة لإثراء أصحابها على حساب العمال "المستقلين" الذين ليس لديهم أمن وظيفي أو تأمين صحي أو تقاعد أو وقت للإجازة أو

تغطية حماية في مكان العمل. يعمل هؤلاء الموظفون في "اقتصاد الوظائف المؤقتة" ويشكلون الآن ما يقرب من 40 في المائة من القوة العاملة الأمريكية. (Kawano, 2018, p. 31)

4.4 التمويل:

كيف يتم تخصيص الفائض الناتج عن الدورة الاقتصادية واستخدامه بطرق تعزز قيم التضامن؟ كيف يعود الفائض إلى الدورة ويعيد تنشيطها بطرق تدعم المبادرات الأخرى القائمة على التضامن؟ هناك العديد من مؤسسات تمويل الادخار التضامني مثل الاتحادات الائتمانية، وصناديق القروض التعاونية، وجمعيات الادخار والائتمان الدورية، وممارسات الإهداء والمشاركة.

1.4.4المؤسسات المالية للتنمية المجتمعية (CDFI): تعمل المؤسسات المالية للتنمية المجتمعية (CDFI) من أجل التنمية الاقتصادية في المجتمعات الفقيرة التي لا تخدمها البنوك التقليدية. تقدم المؤسسات المالية للتنمية المجتمعية قروضًا للأشخاص والمؤسسات التي لا تكون مؤهلة للحصول على قرض تقليدي لأنها ستعتبر محفوفة بالمخاطر. إنهم يتحملون هذه المخاطر من أجل رعاية التنمية الاقتصادية للمجتمع ولا يزالون يتفوقون على المؤسسات المالية التقليدية، على سبيل المثال، من بين 200 اتحاد ائتماني في الاتحاد الوطني لاتحادات ائتمان تنمية المجتمع أمريكا، والتي تخدم المجتمعات ذات الدخل المنخفض في الغالب، تمثل القروض المتأخرة حوالي 3.1 في المائة من الأصول مقارنة بمعدل التأخر الوطني على القروض العقارية الثانوية بنسبة 18.7 %.

2.4.4 الاتحادات الائتمانية: الاتحاد الائتماني ليس مؤسسة مالية عادية تسعى لإثراء أعضائها على حساب عامة الناس. كما أنها ليست شركة قروض تسعى إلى تحقيق ربح على حساب البؤساء. . . الاتحاد الائتماني ليس شيئا من هذا القبيل ؛ إنه تعبير في مجال الاقتصاد عن مثال اجتماعي عالٍ.(Rosenthal, 2010, pp. 87-88) فهي تعاونيات غير ربحية يملكها ويديرها أعضاؤها / المودعون.

5.4 الحوكمة: ما هي أنواع السياسات والقواعد والإجراءات المؤسسية التي تشكل سياق داعم يمكن أن تزدهر فيه المبادرات القائمة على التضامن؟ قد تشمل هذه عناصر الحوكمة التنظيمية والتجارية (صنع القرار الديمقراطي، والمساءلة الشعبية، والهياكل الاقتصادية الداخلية التعاونية والمنصفة، وما إلى ذلك) أو السياسات والإجراءات التي تنفذها

الحكومات المحلية أو الموازنة التشاركية، تقديم الخدمات المنظمة بشكل تعاوني، الدعم التمويلي، الحوافز، إلخ).(Miller, 2010, p. 31)

1.5.4الموازنة التشاركية: تعد الموازنة التشاركية، التي يتم فيها تحديد أولويات الإنفاق الحكومي في عمليات ديمقراطية مباشرة من قبل المواطنين، مثالاً ممتازًا على مثل هذا الجهد. منذ إطلاق برنامج الموازنة التشاركية لمدينة بورتو أليغري البرازيلية في عام 1989، ظهرت المئات من هذه البرامج في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية، (Miller, 2010, p. 31) ثم انتشر النموذج إلى مدن في الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وكندا، والهند، وأيرلندا، وأوغندا، وجنوب أفريقيا. توجد مشاريع الموازنة التشاركية في سان فرانسيسكو وفاليجو بكاليفورنيا وسانت لويس وميسوري وشيكاغو ونيويورك سيتي وبوسطن وكامبريدج وماساتشوستس. اعتبارًا من عام 2016، قرر السكان في مدن مختلفة كيفية إنفاق 98.000.000 دولار على 440 مشروعًا محليًا، بما في ذلك: إضافة ممرات للدراجات إلى شوارع المدينة، ودعم الحدائق المجتمعي، وشراء نظام الموجات فوق الصوتية الجديد في المستشفى، وإضافة محطات التدفئة لمنصات القطارات، إطلاق منشأة سماد مجتمعية، تشجع الموازنة التشاركية الأفراد على أن يصبحوا أكثر انخراطًا في القضايا المحلية، وبناء علاقات مجتمعية، والتعرف على كيفية عمل عملية وضع الميزانية، وممارسة الديمقراطية المباشرة.(Kawano, 2010, p. 33)

5. الخاتمة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى:

- أدى فشل السياسات النيوليبرالية أدى إلى حدوث تشققات عميقة في النموذج الاقتصادي الرأسمالي السائد مما أدى إلى اهتزاز الإيمان بالعولمة النيوليبرالية، وخلق الانفتاح على التفكير في النماذج الجديدة.
- ظهور العديد من الحركات الاجتماعية والنضالية في كل أنحاء العالم للمطالبة بنظام اقتصادي أكثر عدالة يحفظ كرامة الإنسان وينقذه من براثن الشركات المتعددة الجنسيات والرأسمالية المالية.
- تعد حركة الاقتصاد التضامني العالمية (اقتصاد التضامن الاجتماعي)، من أبرز الحركات العالمية التي قدمت إستراتيجية اقتصادية بديلة قادرة على تحدي قوة رأس المال وكشكل من أشكال المقاومة السياسية للهيمنة النيوليبرالية، فهي

تقدم نفسها كبديل للعولمة النيوليبرالية والأنظمة الاقتصادية الأخرى التي تسيطر عليها الدولة. – تقدم نماذج واقعية في قطاعات الاقتصاد المختلفة: الإنتاج، والتمويل، والتوزيع والتبادل، والاستهلاك والحوكمة.

- تتميز كيانات اقتصاد التضامن الاجتماعي بالأولوية العالية المعطاة للأهداف الاجتماعية، ويضع البشر وكرامتهم وثقافتهم وتنميتهم الكاملة في قلب جهوده، فهو نهج أخلاقي قائم على القيم لتحقيق التنمية الاقتصادية، يعطي الأولوية لرفاهية الناس وكوكب الأرض، على الأرباح والنمو الأعمى.

وعليه توصي الدراسة بما يلي:

- ضرورة العمل على إرساء أسس اقتصاد جديد على غرار (نموذج حركة الاقتصاد التضامني العالمية)، فهو يعمل إلى إزالة الآثار الاجتماعية والبيئية السلبية المرتبطة بالمؤسسات التقليدية الهادفة للربح، ويعزز الأنماط العادلة لتوزيع الموارد والفائض ويعزز العلاقات الاجتماعية والثقافية وعلاقات القوة، كما يوفر مسارات نحو تحويل الاقتصاد إلى خادم للمجتمع وليس العكس.
- تعميم النماذج الناجحة التي تقدم نفسها كبديل للنيوليبرالية، مثل نموذج "ما بعد النيوليبرالية"
- تشجيع التعاون الدولي بين الدول ذات التوجهات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتشابهة، لما لها من دورا كبير في تعزيز التضامن على المستوى العالمي.

6. قائمة المراجع:

Fletcher, R. (2010). Protecting Local Food and Farms through Models of Shared Equity. In J. D. Allard, Solidarity Economy: Building Alternatives for People and Planet (pp. 227-239). Amherst: Center for Popular Economics.

Henning, M. a. (2012). No future without justice. Stockholm: Dag Hammarskjöld Foundation.

Hirota, M. Y. (2010). Complementary Currencies as a Method to Promote the Solidarity Economy . In J. D. Allard, Solidarity Economy: Building Alternatives for People and Planet (pp. 75-86). Amherst: Center for Popular economics.

Kalogeraki, S. P. (2018). Exploring the Social and Solidarity Economy Sector in Greece, Spain, and Switzerland in Times of Crisis. American Behavioral Scientist , 856 - 874.

Kawano, E. (2010). Crisis and Opportunity: The Emerging Solidarity Economy Movement. In J. D. Allard, olidarity Economy: Building Alternatives for People and Planet (pp. 11-23). Amherst: Center for Popular Economics.

Kawano, E. (2018, 05 01). Solidarity Economy Building an Economy for People & Planet. Retrieved 09 13, 2020, from The next system project: shorturl.at/wQWX0.

Miller, E. (2010). Solidarity Economy: Key Concepts and Issues. . In J. D. Allard, Solidarity Economy: Building Alternatives for People and Planet (pp. 25-41). Amherst: Center for Popular Economics.

Ranis, P. (2010). Worker-Run U.S. Factories and Enterprises: The Example of Argentine Cooperatives. In J. D. Allard, Solidarity Economy: Building Alternatives for People and Planet (pp. 115-123). Amherst: Center for Popular economics.

RIPESS. (n.d.). A propos du RIPESS. Retrieved September 12, 2020, from RIPESS: shorturl.at/uAHKU

Rosenthal, C. (2010). Credit Unions and the Solidarity Economy. In J. D. Allard, Solidarity Economy: Building Alternatives for People and Planet (pp. 87-93). Amherst: Center for Popular Economics.

U.S. Solidarity Economy Network. (n.d.). Sloidarity economy. Retrieved 09 13, 2020, from shorturl.at/blpEN

Utting, P. D. (2014). Social and Solidarity Economy Is There a New Economy in the Making. GENEVA: United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD).